كلمة الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية

في المائدة المستديرة

"المرأة العربية وأجندة 2030: تحديات الرقمنة ما بعد أزمة كورونا"

24 فبراير 2021

الدكتورة سكينة بوراوي المدير التنفيذي لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"

معالي الأستاذ الدكتور يسري الجمل وزير التربية والتعليم الأسبق

المهندسة هدى دحروج رئيس الإدارة المركزية للتنمية المجتمعية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الدكتورة عزة كامل الخبيرة والناشطة في قضايا المرأة والتنمية

الأستاذة / اعتدال المجبري – مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر

الحضور الكريم من ممثلي المنظمات التنموية والخبراء والإعلام

نسعد دائماً بالعمل المشترك مع الأشقاء في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" ونسعد دائماً بشراكة مستديمة مع كل المنظمات الشقيقة التي يرعاها ويرأسها صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز.. ونشكر دائماً برنامج الخليج العربي للتنمية – أجفند – وقيادته المتميزة الأستاذ ناصر القحطاني على دعمه المتواصل لهذه الشراكة.

واسمحوا لي أن أنقل إلى حضراتكم جميعاً، تحية صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال رئيس المجلس واعتزازه بوجود هذا الجمع الكريم من الخبرات والقيادات ومنظمات العمل الاجتماعي الداعم للطفل والمرأة وكل الفئات المهمشة في أوطاننا العربية جمعاء. فتحية لحضراتكم جميعا، وأثمن تواجدكم معنا اليوم ونقدره.

السيدات والسادة:

في البداية نهنئ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر، على إصدارها تقرير تنمية المرأة العربية السابع (2019) عن: المساواة بين الجنسين في أجندة 2030، ودور المجتمع المدني والإعلام.

ويأتي نشاطنا اليوم في عقد هذه المائدة المستديرة عبر الإنترنت، لمناقشة تحديات الرقمنة ما بعد أزمة كورونا، في ظل أنشطة الشراكة بين المجلس ومركز كوثر، وحضراتكم ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية بدعم الطفل والمرأة في أوطاننا العربية.

في اللقاء السابق منذ ثلاثة شهور مع مركز كوثر عبر الإنترنت، حول "**تقرير المرأة العربية والتنمية المستدامة**"، تحدث الأستاذ ناصر القحطاني عن ضرورة " **تغيير الذهنية للمواطن العربي** ".. حتى نحقق النجاح في المسار المرجو من جهود التنمية المستدامة. وبالطبع فإن مصطلح " تغيير الذهنية " الذي أشار إليه الأستاذ ناصر القحطاني، يستدعي بالضرورة إحداث تغيير ثقافي يبني واقعاً ثقافياً جديداً وحسّاً وفهماً مشتركاً جديداً يتيح "تغيير الذهنية" وبناء عقل جديد قادر على تنمية أوطاننا، ولذلك قد سعدت جداً بتقرير "

تنمية المرأة العربية السابع 2019: المساواة بين الجنسين في أجندة 2030: دور المجتمع المدني والإعلام"، وهو التقرير الذي نحن بصدده اليوم.

ومصدر السعادة جاء في قدرة كوثر مع شركائها المحليين والدوليين، على تطوير مفهوم التنمية البشرية المستدامة بإعطاء أهمية كافية لبعدين أساسيين في التنمية، غالباً ما تُهْملهُما أدبيات التنمية.. التي كانت تختزل أبعاد التنمية في ثلاثة أبعاد: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية. أما البعدان المستحدثان في تقرير تنمية المرأة العربية 2019: أجندة (2030) فهما: **البعد السياسي السليم والحوكمة، والبعد المعرفي الثقافي.**

وهذان البعدان: بعد السياسة والحوكمة، والبعد المعرفي والثقافي، هما ما يتفقان مع مبدأ "تغيير الذهنية". وهما ما يتفقان كذلك مع رؤية المجلس العربي للطفولة والتنمية في شعاره الاستراتيجي "**عقل جديد.. في مجتمع جديد.. في عالم جديد**". وهذا الشعار الاستراتيجي يعبر عن " **رؤية المجلس العربي في بناء طفل عربي واع مستنير يمتلك المعرفة والقدرة على التعامل مع متغيرات عصره الاجتماعية والتكنولوجية**"، ومن ثم تعبر عن مسيرة المجلس العربي للطفولة والتنمية في العمل على إنتاج المعرفة وبناء نسق ثقافي مغاير للتنشئة، وتنمية الطفل، وضمان حقوقه، وإكسابه المعرفة، والقدرات، التي تمكنه من التعامل مع متغيرات عصره الاجتماعية والتكنولوجية في مسيرة ناجحة، لتحقيق التقدم في أوطاننا العربية نحو مستقبل أفضل. وهذا الهدف الذي يطلقه المجلس العربي إنما يتوافق تماماً مع هدف أجندة 2030 التي يطلقها مركز كوثر في هذه الورشة، إذ جاء في هذه الأجندة (ص 38) ما نصه.

" تهدف الأجندة إلى تحويل عالمنا بحيث نصل إلى
تنمية لا تستثني أحداً ونحقق الازدهار والسلام
للجميع دون استنزاف الطبيعة وتهديد الكوكب "

وعلى ذلك فإن أجندة 2030 المقدمة من مركز كوثر، المطروحة أمامنا اليوم في هذه المائدة المستديرة، هي أجندة "**تحويلية**".. والتحويلية هنا كما نفهمها، في إطار نموذج

المجلس العربي للطفولة والتنمية، الذي نطلق عليه " **تربية الأمل**" إنما تعني التغيير على مسار التقدم وتحقيق التنوير والازدهار والمساواة والعدالة في بلادنا العربية وربوع الإنسانية.

لقد أحدثت كورونا كوفيد 19 أزمة غير مسبوقة في العالم كله ثقافياً، وصحياً، واجتماعياً، واقتصادياً. نوضح بعضاً منها كما يلي:

أولاً: أظهرت كورونا هشاشة النظم الصحية في أكثر بلاد العالم تقدماً.

ثانياً: أبعدت ملايين الأطفال عن مدارسهم، وعرَّضت الكثيرين منهم للتسرب والضياع من التعليم. وتسببت في تعميق فجوة عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية بين التلاميذ، وأججت مشاعر الخوف والقلق، ومشاعر الشعور بالعجز لدى الأطفال، بل ولدى الكبار.. مشاعر عنيفة يعاني منها الطفل والمرأة وكبار السن.

ثالثاً: زادت كورونا من حاجتنا إلى ثورة التكنولوجيا الرقمية، ووجدنا في التقدم التكنولوجي فرصة للخروج من الأزمة في تعليم أولادنا بوسائل التعلم عن بعد. لكن هذه الفرصة تنطوي على صعوبة قاسية. حيث أظهرت وجود الفجوة الرقمية وعمقت غياب العدالة في توزيع فرص "**الثروة الرقمية**" إن صح التعبير. فهناك فجوة رقمية بين الدول بعضها وبَعضْ على مستوى العالم من جهة. ومن جهة ثانية هناك فجوة رقمية داخل كل دولة على حده، بين مناطق غنية ومناطق فقيرة في بنيتها التكنولوجية وطاقة استيعابها لمتطلبات الثورة التكنولوجية. وهذه الفجوة الرقمية من شأنها أن تزيد من عنف واقع اللامساواة، وغياب العدالة الاجتماعية، على مستوى الدولة الواحدة، وعلى مستوى العالم.

رابعاً: لقد أظهرت أزمة كورونا، أن أزمة التعليم، وإبعاد الأطفال عن مدارسهم، ومضاعفة الضغوط الاقتصادية، أدى إلى مفاقمة العنف ضد المرأة.. أبعدتها عن عملها لرعاية أطفالها المبعدين في المنزل. وأدى تزايد العزل المنزلي إلى مشكلات أسرية، وتزايدت الضغوط النفسية، وكان ضحيتها الأولى هما الطفل والمرأة.

خامساً: إن تنامي العنف والضغوط النفسية يولد بيئة غير مواتية لنمو الطفل وتنميته. فهناك مبدأ تربوي، يؤكد أن الأطفال ينمون "**نمواً مقيداً** " ونعني "**بالنمو المقيد**"، أن نمو الطفل مقيد دائماً بطبيعة البيئة من حوله. فنمو الطفل **أولاً** مقيد بمدى نضج عملية التواصل الاجتماعي وثراء اللغة والحوار والمعرفة في البيئة من حوله. وهو مقيد ثانياً، بالثقافة التي ينشأ فيها، وأنماط التنشئة والقيم التي يمر بها وينمو من خلالها. وهو مقيد **ثالثاً** بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي وبما بتوافر له في سبل الحماية والرعاية في التعليم والصحة له ولأسرته. ولقد زادت الجائحة من سوء بيئة الطفل الاجتماعية والثقافية، بل وهدمت كثيراً مما تحقق من إنجازات في سياسات الحماية، وتطوير التعليم في أوطاننا العربية.

سادساً: ونتيجة لبيئة العنف والخوف والعزل القسري الذي أحدثته الجائحة داخل الأسرة، كانت الفتيات والنساء من أكثر أفراد الأسر تعرضاً للعنف والضغوط النفسية. وفي تقرير الإسكوا في إبريل 2020، أكد على ارتفاع العنف في العالم والمنطقة العربية نتيجة حالات الإغلاق الكامل والشامل والتعايش القسري، والمخاوف من التعرض للفيروس. إلا أن اللاجئات والنازحات والعاملات المهاجرات في المنطقة العربية قد تفاقمت معاناتهن وتزايدت.. ومازالت تتفاقم يوماً بعد يوم. مما أبرز تزايد مساحة العنف ضد الطفل والمرأة في بلادنا العربية.

والسؤال المهم: لماذا كانت منطقتنا العربية من بين أكثر المناطق التي تزايد فيها العنف ضد المرأة، بحسب التقارير العالمية، بل والعربية أيضاً؟

ذلك إن عالمنا العربي في كثير من دولنا العربية تعاني من ظاهرة خاصة وهي النزاعات المسلحة المتنامية في كل طرف من الإرهاب، **أو بالأحرى أقول بصراحة تنامي الإرهاب وفكر الإرهاب في أكثر من بلد عربي، وهذا التنامي قد جعل الطفل مشرداً، جعل الأطفال يعانون اللجوء السياسي**، وجعل الأطفال في المخيمات، وحتى الأطفال العاديين الذين لم يعانوا من النزاعات المسلحة، فقد فرضت هذه الحروب واقعاً مريراً في كثير من أوطاننا.. وجعلت هذه الأوضاع الأطفال يتعرضون إلى مثل هذه الأشياء من كل مظاهر العنف،

ويرتبط العنف ضد الأطفال بشكل وثيق بالعنف ضد المرأة، فالمرأة هي الأم والحاضنة لهؤلاء الأطفال. وفضلاً عن ذلك فهناك عنف ممارس ضد المرأة في عالمنا العربي **مرتبط ببعض الأصول الثقافية المجتمعية التي تبرر اضطهاد المرأة وتبرر من ظلم المرأة، وتضع المرأة في مرتبة تالية للرجل، أو بالأحرى ملكية خاصة للرجل في معظم المجتمعات، وخاصة حينما نكون في قاع التخلف الثقافي في بعض البلاد العربية.** وهكذا تضافرت عوامل التخلف الثقافي وتفشى الإرهاب وفكر الارهاب المتطرف والأزمات الاقتصادية والنفسية التي أحدثتها جائحة كورونا المستجدة، وأنتجت واقع أليماً لكثير من الأطفال والأمهات وكبار السن في بلادنا العربية.

<u>والسؤال الآن ماذا عن:</u>

- **الدروس المكتسبة والمستفادة من جائحة كورونا المستجدة؟**
- **وما بعد كورونا المستجدة؟**

<u>أولاً:</u> على صعيد التعليم والتربية لقد أماطت تجربة استخدام التكنولوجيا اللثام عن هشاشة اليقين التربوي في أن التعلّم عن بعد يمكن أن يكون بديلاً عن المدرسة.. ووجود الأطفال مع معلمهم الطبيعي. وفي هذا الصدد فإننا نؤكد أن التكنولوجيا لها أهمية لا تباري في العملية التعليمية، كعامل داعم ومساعد للمعلم، ورافد كبير لا ينافس من روافد المعرفة، يرقّي ويعلّي من مستوى معارف وثقافة المدرسة والفصل والمعلم والتلميذ، ومن ثم توفر بيئة غنية جديدة وسياقات جديدة داخل مدارسنا ونظمنا التعليمية.. إلا أن كل تلك الأهمية للتقدم الرقمي، قد زاد من قيمة وأهمية المعلم المُعد جيداً، والمدرسة المجهزة ببنية تكنولوجية واجتماعية مواتية للثورة الصناعية الرابعة.

<u>ثانياً:</u> على الصعيد الاجتماعي كرست أزمة كورونا أهمية فكرة التسامح، المساواة والإنصاف، **حيث أن الكل متساوٍ في الخطر، والكل متساوٍ في فرص العلاج**، دفعت أزمة كورونا إلى الرجوع إلى فكرة الإنسانية والبشرية جمعاء، والمساواة بين الجميع، بصرف النظر عن النوع والجنس أو اللون. وسقطت فكرة العنصرية، والتعالي. فقد طالت كورونا

المستجدة الكل في جميع أركان العالم. وظهرت فكرة الأمن الصحي.. والصحة للجميع.. وعاد شعار التعليم للجميع قوياً من جديد وأعلت من فكرة التعاون الدولي وبزوغ نظام عالمي جديد يقوم على الاعتماد المتبادل بين الشعوب. وظهرت فكرة القضاء على الفجوة الرقمية بين الشعوب لأول مرة في التاريخ. فالعالم الثالث يجب أن ينال الإنصاف ويدعم في بنيته التكنولوجية، لقد تأكدت فكرة أن: "العالم واحدٌ والحضارة واحدة لا تقسيم فيها".

وثالثاً: على صعيد الأخلاق العامة وسلوك المواطنة، أكدت أزمة كورونا على ضرورة الالتزام بأخلاق المواطنة، في تكريس مبدأ المسئولية الاجتماعية للجميع، مواطنين ومسئولين، وما يتبعها من فكرة الواجب، وفكرة التسامح، وقيم الالتزام بالآخرين والانضباط الذاتي حرصاً على النفس وعلى الآخر.. هذه كلها قيم وأخلاقيات أبرزت أهميتها الأزمة بما أحدثته الجائحة من مصاعب. هذه القيم هي قيم الإنسانية التي تعبر عن بزوغ وعي كوني جديد، بحضارة كوكبية للبشر جميعاً، تقوم على مثل التنوير والحداثة، ولابد أن تستمر، حاملة راية الحرية والعدالة والمساواة والاعتماد المتبادل بين شعوب كوكب المعمورة.

ورابعاً: على صعيد البحث العلمي، أكدت أزمة كورونا على أهمية توجيه البحث العلمي لخدمة الإنسان ورفاه الاجتماعي في كل مكان. ذلك أن أزمة كورونا قد كشفت أن الرأسمالية العالمية المتوَّجة الآن، بإيديولوجية الليبرالية الجديدة، قد وجهت معظم الجهود العِلْميّة إلى ما سُمىَ " **باقتصاد المعرفة** "، وما أنتجه من ثورة تكنولوجية عظيمة، وأَعْلَتْ من مفهوم وأهمية " **اقتصاد المعرفة** " على حساب مفهوم " **مجتمع المعرفة** ". والفرق بين المفهومين كبير. مفهوم " **اقتصاد المعرفة** " يقوم على حافز الربح وأن المعرفة هي العامل الأول في إحداث التقدم الاقتصادي، ومن ثم تكرس المعرفة وتنتج وتوجه في مسار تنمية الاقتصاد المبني على حافز الربح بمعناه الضيق والأناني. إلا أننا ننادي بمفهوم " **مجتمع المعرفة** "، وهو مجتمع إنساني شامل في كل جوانبه، ينعم فيه الكل بالتقدم والرفاهية، شاملاً الصحة، والتعليم، والفنون، والأدب، وكل ما يحقق سعادة الإنسان ورقي الحياة. وللأسف

حينما داهمتنا أزمة كورونا.. وجدنا التقدم في المعرفة محصور فقط لصالح الاقتصاد ويحكمه حافز الربح. ولذلك أخذت مراكز البحوث العلمية المتقدمة الآن، تبحث عن إنقاذ الإنسان في مواجهة جائحة مستجدة، التي لم نجد لها علاجاً عاجلاً، ونحن في القرن الواحد والعشرين، عصر التقدم العلمي والتكنولوجي. علمتنا الجائحة أنه لابد من توجيه البحث العلمي لخدمة الإنسان ورفاه الاجتماعي، والتأكيد على الجوانب الإنسانية في المجتمع، ككل متكامل: الصحة، والعلوم، والفنون، والآداب وتنمية قيم كونية إنسانية. ذلك هو مجتمع المعرفة الذي نسعى إليه.

وخامساً: وعلى الصعيد السياسي، كشفت أزمة كورونا المستجدة عن مثالب " **النظام العالمي** " القائم. لقد أدرك الجميع الآن بفضل تلك الجائحة اللعينة، إذا كان لها فضل، أنه لا يمكن مواجهة ما أحدثته جائحة كورونا المستجدة من أزمات صحية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية بدون وجود دولة وطنية قوية قادرة على إدارة الأزمة ورسم استراتيجيات عاجلة، للتنفيذ والمواجهة وتوفير المستلزمات المادية، والرقمية، والصحية، والحماية. لكن في نفس الوقت كشفت أزمة كورونا المستجدة عن عجز أي دولة وطنية مهما كانت قوتها عن مواجهة الجائحة منفردة بدون تعاون دولي. أظهرت الأزمة التي نعيشها ضرورة التعاون الدولي، **وتكريس الاعتماد المتبادل بين دول وطنية قوية في حضارة كوكبية إنسانية واحدة في مقابل ما يحدث الآن من تعدِّي الليبرالية الجديدة على حدود الأوطان وإضْعافها**. وكانت النتيجة عجز بيِّن عن مواجهة الأزمة على مستوى النظم الاقتصادية والعلمية والصحية، في العالم كله، حتى في أكثر الدول تقدماً.

إن تكريس قوة الدولة الوطنية وتكريس سياسة الاعتماد المتبادل هو المستقبل الذي لابد من تحقيقه لصالح الإنسانية جمعاء.

الخلاصة..

أن عالم ما بعد كورونا.. يزداد فيه الوعي الكوني لقيم إنسانية وأخلاقية تعلي من شأن الإنسان وتؤكد على المساواة والعدالة والإنصاف وقيم التسامح، والمسئولية الاجتماعية،

لتمكين الإنسان، بصرف النظر عن النوع والجنس والدين والعرق، كما أن عالم ما بعد كورونا ينبغي أن يكون عالم الاعتماد المتبادل عالمياً بين دول وطنية قوية تتمتع بالاستقلال والقدرة على التعاون الدولي في نظام عالمي يقوم على السلام والعدل يشمل كوكب الأرض كله. وينبغي أن يُؤكد النظام العالمي الجديد على بعث ثقافة جديدة تطلق طاقات الانسان في الابداع والتفكير العقلاني الحر.. والبحث العلمي لخدمة الانسان.. وتقاوم الفكر الظلامي المتطرف لكل الأصوليات التي انتشرت عالمياً، والتي أطلت على البشرية من جديد، بالتطرف والإرهاب.

وهنا يوصي المجلس العربي للطفولة والتنمية دائماً في خططه الاستراتيجية، أن بلادنا العربية يجب أن تزيد من جهودها في بناء أربعة أعمدة تمكنها من استقبال النظام العالمي الجديد – ما بعد كورونا المستجد والمساهمة في بنائه مساهمة إيجابية فعالة. وهذه الأعمدة الثلاثة هي:

أولاً : تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي من حيث القوانين والأنظمة الوطنية والأطر المؤسساتية، التي تعلي من قيمة الفرد، وتماسك المجتمع، على مسار التقدم في الحضارة

ثانياً : الحماية من الضغوط الاقتصادية والنفسية، بحيث يتم إصلاح سياسات سوق العمل وإصلاح سياسات الحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، للطفل والمرأة وكبار السن، وإعلاء من قيمة المعرفة والعلوم والآداب والفنون ورفاه الإنسان.

ثالثاً: الحماية من أثر النزاع المسلح، والحماية والحد من الإرهاب، والحد من البيئة المولدة للإرهاب. والمؤسسات المولدة لفكر الإرهاب التي يتفشى فيها الفكر الأصولي الظلامي. لبناء ثقافة التسامح والتقدم.

رابعاً: النهوض بالبنية التحتية للتكنولوجيا المتقدمة، والإسراع في تحقيق التحول الرقمي، والتواصل عن بعد، في التعليم والمعاملات العامة في المجتمع.

نحن نتطلع إلى حركة تنويرية كبيرة في مجتمعنا العربي، لنؤسس "ما بعد كورونا" مجتمعات عربية متقدمة، تقدم الحماية والرفاه للطفل والمرأة وكبار السن، وترعى المهمشين.. وتساهم بنهضتها القوية في بناء الحضارة الإنسانية، ما بعد كورونا.

ختاما أتوجه بجزيل الشكر للشركاء في التحالف التنموي الذي أسسه خالد الذكر الراحل العظيم الأمير طلال بن عبد العزيز ويواصل مسيرته التنويرية صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال.. شركاء هذه المائدة برنامج الخليج العربي للتنمية "اجفند"، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، خاصا قيادتهما الواعية الأستاذ ناصر القحطاني والدكتورة سكينة بوراوي، والشكر كل الشكر للخبراء الذين سيثروا هذه الفعالية بجهدهم العلمي في مجالات هامة تتعلق بقضايا آنية تهيئة لعالم الرقمنة وما بعد كورونا، والشكر للحضور الكريم، وأخيرا لفريق العمل من الجهات المنظمة وأخص من مركز كوثر الأستاذة اعتدال المجبري مديرة مركز التدريب الإعلامي والأستاذة الإعلامية لبنى النجار والأستاذة هيام جلول، ومن المجلس كل الزملاء الأعزاء الذين لم يدخروا جهدا حتى نلتقي اليوم المهندس محمد رضا فوزي مدير إدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة، والأستاذة إيمان بهى الدين مديرة الإعلام، والأستاذة مروة هاشم منسقة الإعلام، والدكتور عبد الله عمارة البحث بإدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة، والأستاذة وسام نزيه والأستاذة إيمان عباس والأستاذ محمد عزام.

وليحفظ الله تعالى بلادنا بقوة وعزيمة ووعي أهلها وأبنائها في كل بقاع بلادنا العربية.

وفقنا واياكم لما فيه خير أمتنا العربية دوما.